غير صحيحة لا سيما وان التنظيم ابتعد عن ديغول قبل فترة من استقالته ، وهو أقرب سياسيا الى الوسط الذي تحدثنا عنه . الثانية : هي مجموعات « اليسار الديغولي » وهي تنقسم اليوم الى كتلتين ، احداهما في الحكم والثانية في المعارضة (باعتبار أن بومبيدو برأيها تخلى عن سياسة ديغول) . والثالثة : وهي الاهم هي « اتحاد الديموقراطيين من أجل الجمهورية » وهو الحزب الرئيسي الحاكم الذي يتزعمه رئيس الجمهورية نفسه . وسنبدأ باستعراض مواقفه .

١ ــ اتحاد الديموقراطيين من اجل الجمهورية : اتخذ الحزب الديغولي الرئيسي هذه التسمية على أعقاب انتفاضة ايار ١٩٦٨ ، وكان حتى ذلك الحين يحمل اسم « اتحاد الجمهورية الجديدة » الذي شكل جهاز الحكم الديغولي بعد عودة ديغول للحكم في ايار ١٩٥٨ . وقوة الحزب لم تنفك في الازدياد منذ ذلك التاريخ ، حين كانت اضعف من الحزب الشيوعي ، فاصبحت بعد التقاء كل التيارات التي ارهبها احتمال التطور الثوري لحركة ١٩٦٨ ، تشكل قوة انتخابية تزيد على ضعف قوة الشيوعيين (٤٤ بالمئة من المقترعين تقريبا) . الا أن هذا اللقاء معرض للتفسخ (بعد انسحاب عدد من الديغوليين القدماء اثر استقالة زعيمهم) ، وبوادر التقلص بادية ، كما اظهر ذلك استفتاء نيسان ١٩٧٢ حول دخول بريطانيا للسوق المشتركة .

وبحكم تنوع الانتماءات السابقة والمواقع (رغم غلبة طابع الرأسمالية القومية) لا يقف الحزب من القضايا العالمية وقضية فلسطين بالذات موقفا موحدا حقيقة . فالموقف المعروف لديغول ، والذي بدأت بوادره بالظهور قبل حرب حزيران وتبلورت بشكل خاص في مؤتمره الصحفي الشهير في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، حين أعاد الى الاذهان تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين ومعارضة السكان المحليين له ووصف اسرائيل « بالعسكرية والتوسعية » واليهود على حد تعبيره بأنهم « شعب نخبة ، واثق من نفسه ومتسلط » ، هذا الموقف لا يعكس اطلاقا شعور الاغلبية الديغولية وعواطفها ، والتي اضطرت رغما عنها الى الالتزام به ، واحيانا لم تلتزم .

وقد وضح ديغول فيما بعد موقفه في رسالة رد بها على بن غوريون بتاريخ ١٢/٦/ ١٩٦٧ ، قال فيها : « يبدو لي ان انسحاب القوات الاسرائيلية ، سيؤدي الى حل يضمن الاعتراف بدولتكم من قبل جيرانها ، كما يكفل حدودا آمنة من كلا الجانبين ــ تحددها وساطة عالمية ــ ، ويحقق مصيرا كريما وعادلا للاجئين والاقليات ، وحرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس . ان فرنسا مستعدة لتحقيق حل كهذا ، في اطار الامم المتحدة ، بالمشاركة بشكل مباشر في تطبيقه ليس فقط على المستوى السياسي وانما ايضا على ساحة المعركة نفسها » . [لوموند ١٠/١/١٩٦٨] .

وبعد مجيء بومبيدو الى الحكم ، كرر مرارا التزامه بمواقف سلفه . الا ان بعض بوادر التساهل تجاه اسرائيل ظهرت ، وقد يفسرها جزئيا ــ الى جانب اختلاف الرؤى السياسية بين الشخصيتين ــ دخول عناصر جديدة في التحالف الحاكم متعاطفة جميعها كلية مع الجانب الاسرائيلي (وهذا بالطبع جزء من تطور شامل انعكس على مجمل السياسة الداخلية ــ والاقتصادية خاصة ــ والعالمية) . وأكد هذا التطور وزير الخارجية موريس شومان في لقاء له مع المكتب السياسي للمجموعة البرلمانية للحزب الحاكم حين قال : « اتبعنا بعد ذلك سياسة النوايا الحسنة ، فاعلنا عن الحظر الجزئي، وعملنا لصالح التعاون بين اسرائيل والمجموعة الاقتصادية الاوروبية في بروكسل ، كما اقترحنا تعويض اسرائيل عن المبالغ التي دفعتها مقابل شراء الميراج » [لوموند ١٤/١/ ٧٠] . ويروي شمعون بيريس في جريدة يديعوت احرونوت انه سمع كلاما من هذا النوع حول العلاقة بالسوق المشتركة والعودة الى الحظر الجزئي من وزيرين فرنسيين